

التقرير نصف السنوي الخامس عشر للأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا - معلومات أساسية

١ - هذا التقرير هو تقرير نصف السنوي الخامس عشر بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويقدم التقرير تقييما شاملا لعملية تنفيذ القرار منذ صدور تقريره الأخير في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (S/2011/648). ويسلط التقرير الضوء بوجه خاص على عدم إحراز تقدم ملموس في أحكام القرار الأساسية، وعلى المخاوف التي لا تزال تعرقل الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي، والتي هي الهدف الرئيسي للقرار.

٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، اعترفت قيادة حزب الله علنا لأول مرة بأنها كانت تتلقى دعما على عدة مستويات من جمهورية إيران الإسلامية منذ إنشاء هذه الميليشيات في عام ١٩٨٢.

٣ - وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، ما برحت الأزمة المتفاقمة التي تشهدها الجمهورية العربية السورية تؤثر على لبنان على نحو يزيد من حدة الاستقطاب السياسي والقلق من أن تكون للاضطرابات التي تشهدها الجمهورية العربية السورية تداعيات سلبية على استقرار لبنان. وأدت تلك الأزمة أيضا إلى تعطيل عمليات لا غنى عنها لتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وغيره من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان. وإضافة إلى ذلك، لا تزال قوات الأمن السورية تقوم بعمليات على طول الحدود السورية - اللبنانية التي زرع جزء منها بالألغام في الأشهر الأخيرة. وفي عدد من الحالات، أدى إطلاق النار في اتجاه الحدود أو عبرها إلى سقوط قتلى أو جرحى بين المدنيين داخل الأراضي اللبنانية. وكان آخر



الحوادث المأساوية في ٩ نيسان/أبريل حيث قُتل صحفي لبناني عندما تعرضت السيارة التي كانت تقله واثنين من زملائه إلى إطلاق نار مكثّف من قبل الجيش السوري عبر الحدود.

ثانياً - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٤ - يسرني أن أذكّر بأن العديد من أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تُفُذ منذ اتخاذه في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. فقد أجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بطريقة حرة ونزيهة. وسحبت الجمهورية العربية السورية قواتها وأصولها العسكرية من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأقام لبنان والجمهورية العربية السورية علاقات دبلوماسية كاملة في عام ٢٠٠٩.

٥ - وما برح الرئيس ميشال سليمان ورئيس الوزراء نجيب ميقاتي يؤكّدان، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، احترام لبنان لجميع قرارات الأمم المتحدة. ومع ذلك، وفي ظل الأزمة المتصاعدة في الجمهورية العربية السورية، لم يُحرز حتى الآن أي تقدم ملموس صوب تنفيذ ما تبقى من أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). فلم يجر بعد ترسيم الحدود السورية - اللبنانية، وهو ما حث عليه مجلس الأمن بقوة في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وعلاوة على ذلك، لا يزال وجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وأنشطتها يشكلان تهديدا لاستقرار البلد والمنطقة، ويسلطان الضوء على الحاجة إلى قيام حكومة لبنان والقوات المسلحة اللبنانية ببذل جهود أكبر كي يكون امتلاك الأسلحة واستخدام القوة حكرا كاملا لها في مختلف أرجاء لبنان.

٦ - وبقينا، أنا وممثلي، على اتصال منتظم بجميع الأطراف في لبنان على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، وكذلك بالقادة الإقليميين والدوليين المعنيين. وقد زرت لبنان في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، حيث أجريت محادثات مع الرئيس سليمان ورئيس الوزراء ميقاتي ورئيس مجلس النواب نبيه بري، وكذلك مع عدد من ممثلي الأحزاب اللبنانية. وخلال تلك الاجتماعات، أكدت مجددا التزام الأمم المتحدة الثابت باستقرار لبنان وأمنه، بالإضافة إلى ضرورة أن يفي لبنان بجميع التزاماته الدولية، لا سيما الالتزامات التي تنص عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا السياق، أعربت عن خيبة أُملي الكبيرة لعدم إحراز تقدم في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لأكثر من سنتين.

ألف - سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي

٧ - يهدف القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى توطيد سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي في جميع أرجاء البلد تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومته، بما ينسجم

واتفاق الطوائف المبرم في عام ١٩٨٩ الذي التزمت به الأطراف السياسية كلها في لبنان. وما برح هذا الهدف يتصدر المساعي التي أبذلها لتيسير تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بلبنان.

٨ - وحث مجلس الأمن بقوة، في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة لطلب حكومة لبنان ترسيم الحدود المشتركة بينهما. وواصلت حث البلدين على ترسيم الحدود المشتركة بينهما بأكملها. ولم تشهد الفترة قيد الاستعراض أي تقدم في ترسيم الحدود، لا سيما في ظل الأزمة المتواصلة في الجمهورية العربية السورية. ومع ذلك، فإنني أذكر بأن ترسيم وتعيين حدود لبنان يظل عنصراً أساسياً من عناصر ضمان سيادة البلد وسلامة أراضيه. كما أن ذلك يشكل خطوة أساسية تتيح السيطرة السليمة على الحدود. ومع التسليم بالطبيعة الثنائية لتعيين الحدود، يظل التقدم في هذه المسألة التزاماً يقع على عاتق البلدين بموجب القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) المشتق من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٩ - ونتيجة للأزمة في الجمهورية العربية السورية، قام أكثر من ١٠ ٠٠٠ من الرعايا السوريين بعبور الحدود إلى لبنان طالبين اللجوء فراراً من القتال الدائر، وهم يتلقون المساعدة من الأمم المتحدة وحكومة لبنان. ومن جانب آخر، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أعمال توغل كان الجيش السوري مسؤولاً عنها، لا سيما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وكانت هناك أيضاً حوادث إطلاق نار عبر الحدود، منها حادثة وقعت في ٩ نيسان/أبريل لقي فيها مصور تلفزيوني لبناني مصرعه، وهي حادثة أعربت عن أسفي الشديد لوقوعها. ودعوت الحكومة السورية إلى احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه وفقاً لقرارات مجلس الأمن. وفيما يتصل بالحوادث التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر، أشارت حكومة لبنان إلى أن تلك الحوادث وقعت في مناطق لم يتم ترسيم الحدود فيها أو تعيينها، أو أنها متنازع عليها. وهذا يؤكد على أهمية وجود حدود واضحة لا لبس فيها بين البلدين.

١٠ - ويمثل استمرار احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكاً لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد واصلتُ أنا وممثليّ العمل بصورة وثيقة مع كلا الطرفين لتيسير انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة، على النحو الوارد بالتفصيل في تقرير الأحيار إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2012/124).

١١ - ولم يسجل أي تقدم في الجهود المبذولة في مسألة منطقة مزارع شبعة، حيث لم أستلم بعد أي ردود، سواء من الجمهورية العربية السورية أو إسرائيل، بشأن التحديد المؤقت للمنطقة الوارد ذكرها في تقريرتي بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641).

١٢ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل جيش الدفاع الإسرائيلي خروقاته شبه اليومية للمجال الجوي اللبناني، وكان ذلك بصفة رئيسية باستخدام الطائرات من دون طيار وأيضاً بواسطة الطائرات المقاتلة. وتشكل هذه الطلعات الجوية انتهاكات للسيادة اللبنانية وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). واحتجت حكومة لبنان مراراً وتكراراً على هذه الانتهاكات. وقمت بشجب تلك الانتهاكات وطالبت بوقفها فوراً. وتزعم السلطات الإسرائيلية في المقابل أن تلك الطلعات الجوية تُجرى لأسباب أمنية، ذاكراً وجود انتهاكات مزعومة لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

باء - بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية

١٣ - أعربت الحكومة اللبنانية عن اعتزامها بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية على نحو ما دعا إليه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) واتفاق الطائف لعام ١٩٨٩. وتؤدي القوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمن الداخلي دوراً حاسماً في تنفيذ هذا الالتزام. وتظل قدرة الدولة اللبنانية على بسط كامل سلطتها على جميع أراضيها محدودة، ومع ذلك، أبرزت سلسلة من الحوادث الأمنية مرة أخرى التهديدات التي تمثلها الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة وانتشار الأسلحة على أمن لبنان.

١٤ - وكما سبق أن ذكرت في تقرير الأخير عن تطبيق قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2012/124)، يبين عدد من الحوادث الأمنية استمرار هشاشة الوضع وعدم استقراره في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ووقع الحادث الأكثر خطورة في ٩ كانون الأول/ديسمبر عندما انفجرت عبوة ناسفة زُرعت على جانب الطريق واستهدفت دورية لليونيفيل في ضواحي مدينة صور، فأدت إلى إصابة خمسة من جنود حفظ السلام واثنتين من المارة المدنيين اللبنانيين. ولقد أدت هذا الهجوم الإرهابي، الذي كان أول عمل إرهابي يستهدف بعثة حفظ السلام في منطقة عملياتها منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتعهدت حكومة لبنان بالتحقيق في هذا الهجوم، وذكرت المسؤولين اللبنانيين بأنني أتوقع أن أستعرض أية تقارير ناشئة عن هذا التحقيق في المدى القريب.

١٥ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق صاروخان عبر الخط الأزرق. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أطلق صاروخ من جنوبي لبنان باتجاه إسرائيل. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، عثرت القوات المسلحة اللبنانية في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة على أربعة صواريخ جاهزة للإطلاق. ولقد أدت جميع الهجمات الصاروخية العشوائية، وحثت جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت ثلاثة انفجارات في مدينة صور: انفجاران في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وانفجار في ٢٨ كانون

الأول/ديسمبر، تسببت في أضرار في الممتلكات. وتشكل جميع هذه الحوادث انتهاكات خطيرة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لأنها تدل على وجود أسلحة غير مرخص بها. ولقد أدانت السلطات اللبنانية والسياسيون من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان كل هذه الحوادث التي تمثل محاولات لزعزعة استقرار الوضع في جنوب لبنان.

١٦ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت قوة الأمم المتحدة، في بعض المناسبات، قيوداً جديدة على حرية حركتها في منطقة عملياتها عرّضت في بعض الحالات سلامة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وأمنها للخطر. وحرية حركة قوة الأمم المتحدة وأمن موظفيها وسلامتهم جزء لا يتجزأ من التنفيذ الفعال لولاية القوة. ولقد أدنت تلك القيود على حرية حركة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. فالمسؤولية الرئيسية عن ضمان الأمن وحرية حركة قوة الأمم المتحدة في منطقة عملياتها تقع على عاتق الحكومة اللبنانية، بما في ذلك القوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمن الداخلي.

١٧ - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتظاهرات تضامن أو احتجاجات تتعلق بتطور الوضع في الجمهورية العربية السورية. ووقع حادث مثير للقلق في ١٠ شباط/فبراير عندما اندلع قتال بين أفراد من طائفتي العلويين والسنة في مدينة طرابلس بشمال لبنان مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص، وأكثر من ٢٠ جريحاً، من بينهم أفراد من القوات المسلحة اللبنانية. وتدخلت القوات المسلحة اللبنانية بنجاح وأوقفت القتال.

١٨ - ومرة أخرى تدل الحوادث المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى محاولة اغتيال قائد القوات اللبنانية سمير جعجع في ٤ نيسان/أبريل، على التهديدات الأمنية التي يتعرض لها البلد وانتشار الأسلحة التي تحتفظ بها جهات غير حكومية. وهي تذكر بأن على السلطات اللبنانية أن تفعل المزيد لفرض القانون والنظام في جميع أنحاء البلد.

١٩ - وواصلت مصادر أمنية في لبنان التبليغ عن حوادث إطلاق نار وانفجارات في هياكل أساسية شبه عسكرية وحولها في وادي البقاع الشرقي الذي تسيطر عليه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة التي يوجد مقرها في دمشق، مما يؤكد أن تدريباً شبه عسكري يجري في هذه المرافق. ويضاف الوجود الدائم لهذه القواعد على طول الحدود السورية اللبنانية إلى سهولة التسلل عبر أجزاء من الحدود البرية، ويشكل تحدياً لسيطرة قوات الأمن اللبنانية على الحدود. ويجعل ذلك ترسيم الحدود أكثر صعوبة أيضاً.

٢٠ - وفيما يتعلق بحدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية، ما زالت تصل تقارير تفيد بوقوع عمليات نقل غير مشروعة للأسلحة يُدعى أنها تقع الآن في كلا الاتجاهين. وواصل العديد من الدول الأعضاء التعبير عن القلق العميق إزاء النقل غير القانوني للأسلحة عبر

الحدود البرية. ويقر المسؤولون اللبنانيون بطابع الحدود المتسم بسهولة التسلل عبرها وإمكانية تهريب الأسلحة. وإنني أحمل هذه التقارير على محمل الجد ولكن الأمم المتحدة لا تملك الوسائل للتحقق منها بشكل مستقل. ولقد أثرت هذه المسألة مع المسؤولين اللبنانيين أثناء زيارتي لبيروت، وحشنتهم على مضاعفة الجهود بطريقة أكثر منهجية لضمان وجود رقابة صارمة على طول الحدود. وأبلغت القوات المسلحة اللبنانية الأمم المتحدة أن تدهور الأوضاع الأمنية في الجمهورية العربية السورية دفعها إلى اتخاذ تدابير إضافية للسيطرة على الحدود من أجل منع نقل الأسلحة وتنقل الأفراد العسكريين دخولا إلى لبنان وخروجا منه.

٢١ - وفي ظل المخاوف المذكورة أعلاه، واستمرار وجود الميليشيات في لبنان ومزاولة أنشطتها، فإن تحسين إدارة الحدود البرية في لبنان ومراقبتها أمر بالغ الأهمية لمنع التدفق غير المشروع للأسلحة إلى الجماعات المسلحة. ورغم الالتزام الذي أعربت عنه حكومة لبنان باعتماد استراتيجية وطنية شاملة لإدارة الحدود، لم يتم إنجاز تقدم ملموس في هذا الشأن في الأشهر الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من واجب جميع الدول، بمقتضى قرارات مجلس الأمن، اتخاذ التدابير اللازمة لمنع نقل الأسلحة إلى الجماعات الخارجة على سيطرة حكومة لبنان. ويشكل هذا الأمر عاملاً حاسماً لتحقيق الاستقرار في لبنان وفي المنطقة.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٢٢ - دعا مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. ولم يتم بعد تنفيذ هذا الحكم الرئيسي المتبقي من أحكام القرار، وهو بمثابة إعادة تأكيد لقرار أجمع اللبنانيون على الالتزام به في اتفاق الطائف المبرم عام ١٩٨٩، في أعقاب الحرب الأهلية. وقد أدى ذلك الاتفاق في ذلك الوقت إلى تخلي الميليشيات اللبنانية - باستثناء حزب الله - عن أسلحتها. ويجب على الجميع الحفاظ على الاتفاق وتنفيذه من أجل تجنب شبح تجدد المواجهة بين اللبنانيين.

٢٣ - وتواصل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية العمل في البلد خارج سيطرة الحكومة في انتهاك خطير للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وفي حين أن هناك عدة مجموعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان تمتلك أسلحة خارج نطاق سيطرة الحكومة، فإن العنصر العسكري لحزب الله هو أكبر الميليشيات اللبنانية وأكثرها تسليحاً في البلد، حيث تبلغ قدراته ما يقارب قدرات جيش نظامي. وتعترف قيادة حزب الله باحتفاظه بترسانة عسكرية ضخمة. كما أن حزب الله هو حزب سياسي لبناني وهو جزء من الائتلاف الحكومي الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من الجماعات الفلسطينية المسلحة الناشطة في البلد داخل وخارج مخيمات اللاجئين.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يكن هناك أي تقدم ملموس في اتجاه حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على نحو ما هو مطلوب في اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وخلال زيارتي إلى لبنان في كانون الثاني/يناير، صرحت لمحوري اللبنانيين، خلال لقاءات خاصة وعامة على السواء، بالمخاطر الجسيمة التي يشكلها استمرار وجود هذه الميليشيات في البلد بالنسبة لاستقرار البلد والسلام الداخلي. وقد حثتهم على معالجة هذه المسألة دون مزيد من التباطؤ، إذ أن ذلك التزام يقع على عاتقهم بموجب القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومنذ اتخاذ القرار في عام ٢٠٠٤، لم تتخذ أي خطوات ملموسة لمعالجة هذه القضية الحاسمة التي تقع في قلب سيادة لبنان واستقلاله السياسي، باستثناء الحوار الوطني عام ٢٠٠٦ الذي اتخذ بعض القرارات الأولية بشأن هذه المسألة لم تُنفذ مطلقاً. وفي الوقت نفسه، ندد عدد من الجماعات والأفراد اللبنانيين، منذ اعتماد القرار، بوجود الميليشيات في البلد، خاصة حزب الله. ويقوض استمرار وجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية حق كل مواطن لبناني في أن يعيش دون خوف من الأذى الجسدي، وترسيخ مفهوم الدولة الديمقراطية في لبنان، وإحلال الاستقرار بالبلد والمنطقة.

٢٥ - وتظل مسألة أسلحة حزب الله تشكل نقطة جوهرية في النقاش السياسي الدائر في لبنان. وأشار إلى أنه قد انفرط عقد الإجماع الضعيف السابق على مشروعية سلاح حزب الله في لبنان. وقد اعتبرت شخصيات المعارضة أسلحة حزب الله بصفة خاصة عاملاً مزعزعا للاستقرار في البلد وعقبة أمام الديمقراطية، حيث يرى كثير من اللبنانيين أن استمرار وجود هذه الأسلحة هو تهديد ضمني باستخدامها داخل لبنان، واضعين في الاعتبار الأحداث التي جرت في أيار/مايو ٢٠٠٨. ومن جهته، رفض حزب الله تلك التصريحات، وهو يدعي أن ترسانته، المستقلة عن ترسانة الدولة اللبنانية، موجهة لأغراض دفاعية ضد إسرائيل.

٢٦ - وذكرت قيادة حزب الله في عدة تصريحات علنية على مدى الأشهر الستة الماضية، بأنها رفعت قوام قدرات الحزب العسكرية، وستسعى إلى مواصلة ذلك في تحدٍ سافر للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وبالإضافة إلى ذلك، كشفت القيادة علناً أنه، منذ تأسيس الميليشيا في ١٩٨٢، أمدتها جمهورية إيران الإسلامية بصفة منتظمة بالدعم السياسي والمعنوي والمالي واللوجستي، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٢٧ - وفي عدة مناسبات، أعربت عن اقتناعي الراسخ بأن نزع سلاح حزب الله والميليشيات الأخرى يمكن أن يتحقق على أفضل نحو من خلال عملية سياسية بقيادة لبنانية يكون من شأنها تحقيق الهدف النهائي المتمثل في عدم وجود أي أسلحة أو قوات مسلحة في لبنان باستثناء تلك التي تتبع للدولة اللبنانية. ولهذا الغرض، أشير إلى أن القادة اللبنانيين

استأنفوا الحوار الوطني، الذي تتمثل ولايته الرئيسية في وضع استراتيجية دفاع وطني يكون من شأنها معالجة القضية الهامة المتمثلة في الأسلحة الموجودة خارج نطاق سيطرة الدولة، بعد أحداث أيار/مايو ٢٠٠٨. ومما يؤسف له أن ذلك المنتدى لم يجتمع منذ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تاركاً هذه المسألة الحساسة المتعلقة باستقرار لبنان دون حل.

٢٨ - وقد أعرب الرئيس سليمان في مناسبات عديدة، بما في ذلك ما صرح به لي، عن نيته استئناف عملية الحوار الوطني. ومع ذلك فليس هناك ما يدل في هذه المرحلة على أن ذلك سيحدث قريباً؛ فقد أعلن المشاركون في تحالف ١٤ آذار/مارس أنهم لن يحضروا إلا إذا ناقش المنتدى الترسنة الحربية لحزب الله. ورفض حزب الله وحلفاؤه الطلب الأخير قائلين إنهم لن يعارضوا استئناف الحوار الوطني، شريطة أن يلتزم بالصيغة العامة لوضع "استراتيجية دفاع وطني".

٢٩ - وفي ما يتعلق بحالة الفلسطينيين في لبنان، أكدت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مجدداً دعوتها إلى جميع الفلسطينيين في لبنان باحترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي، والتقييد بمقتضيات القانون والأمن في لبنان.

٣٠ - وظل هناك استقرار نسبي في حالة معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان البالغ عددها ١٢ مخيماً، باستثناء مخيم عين الحلوة. واستمرت الحوادث الأمنية والاشتباكات بين الفصائل تقع من حين لآخر في المخيم. وعلى وجه الخصوص، قتل حارسان شخصيان في يومي ١٤ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ خلال محاولات اغتيال مسؤول أممي بفتح. وبالإضافة إلى ذلك، ضبط الجيش اللبناني أسلحة متجهة إلى المخيم. ولا يزال خطر نشوب أعمال عنف داخلية قد تنتقل إلى المناطق المجاورة قائماً في عدد من المخيمات، حيث لا يزال بعضها يوفر ملاذاً آمناً لأولئك الذين يسعون إلى الفرار من سلطة الدولة.

٣١ - وفي آذار/مارس، كشفت حكومة لبنان عن أنها اكتشفت وجود خلية إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة كانت تخطط لهجمات على الجيش اللبناني. وزعمت الحكومة أن الخلية لها فروع في مخيم عين الحلوة للاجئين. وحث الجيش اللبناني الفصائل الفلسطينية داخل المخيم على تسليم أعضاء الخلية، وخاصة زعيمها الذي تفيد الأنباء أنه مقيم هناك.

٣٢ - وظلت الأوضاع الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان متردية وغير مستقرة. وتعهد رئيس الوزراء ميقاتي بأن حكومته ستبذل قصارى جهدها لتحسين ظروفهم المعيشية. وفي ٢١ شباط/فبراير وقع وزير العمل المنتهية ولايته على المرسوم الذي طال انتظاره لتنفيذ التعديلات على قانون العمل والقانون الاجتماعي، والتي سبقت الموافقة عليها من قبل البرلمان اللبناني في عام ٢٠١٠، لتسهيل وصول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل، ولكن المرسوم

تم سحبه فوراً لمواصلة النظر فيه من قبل خلفه. وتواصل الأمم المتحدة حث السلطات اللبنانية على تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، لكن دون المساس بالتسوية النهائية لقضية اللاجئين الفلسطينيين في سياق اتفاق سلام شامل في المنطقة، لا سيما بالنظر إلى الآثار الضارة للوضع المعيشي المزري على الوضع الأمني بوجه أعم.

٣٣ - وأقرت السلطات اللبنانية بوجود تعاون جيد بين القوات المسلحة اللبنانية والمسؤولين الأمنيين الفلسطينيين في المخيمات. ومع ذلك، لا يوجد للسلطات اللبنانية وجود دائم داخل هذه المخيمات، باستثناء مخيم نهر البارد، بالرغم من أن اتفاق القاهرة المبرم في عام ١٩٦٩ - الذي يسمح بوجود قوات فلسطينية مسلحة في مخيمات اللاجئين - كان قد ألغاه البرلمان اللبناني في عام ١٩٨٧. ويلزم بذل مزيد من الجهود لاحتواء التوترات والعنف المحتمل في المخيمات.

٣٤ - ويظل وجود جماعات فلسطينية مسلحة خارج المخيمات يمثل تحدياً لقدرة لبنان على ممارسة سيادته الكاملة على أراضيه. وبالرغم من القرار الذي أُخذ خلال الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦، والذي جرى التأكيد عليه في الاجتماعات اللاحقة للحوار الوطني، لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة التي يوجد مقرها في دمشق وفتح الانتفاضة في البلد. وتوجد جميع هذه القواعد باستثناء واحدة على امتداد الحدود بين سوريا ولبنان. ولا يزال وجودها ينتقص من السيادة اللبنانية والسلطة الحكومية، كما أنها تشكل تحدياً أيضاً أمام تحقيق السيطرة الفعلية على الحدود الشرقية بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وقد دأبت على دعوة السلطات اللبنانية إلى تفكيك القواعد العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة، ودعوة حكومة الجمهورية العربية السورية إلى التعاون مع تلك الجهود.

ثالثاً - ملاحظات

٣٥ - يؤسفني أنه للمرة أخرى لم تشهد الأشهر الستة الماضية إحراز تقدم إضافي نحو تنفيذ الأحكام المتبقية من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويساورني القلق لركود عملية تنفيذ القرار، الأمر الذي قد يؤدي إلى إضعاف الأحكام التي سبق تنفيذها. ورغم علمي بأن الأحكام المتبقية التي يتعين تنفيذها من القرار هي الأكثر صعوبة وحساسية، وأن الوضع في المنطقة لم يكن مواتياً لإحراز مزيد من التقدم في الأحكام المعلقة من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، فمن مصلحة لبنان واللبنانيين إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل للقرار من أجل تحقيق استقرار طويل الأمد في البلد والمنطقة. ولا يزال يتعين على لبنان القيام بالكثير من العمل من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٣٦ - وشهد لبنان استقرارا سياسيا نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولكن هذا الهدوء لا يزال هشاً للغاية، ويتهدد على نحو متزايد تدهور الوضع في الجمهورية العربية السورية. وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء تأثير الأزمة في الجمهورية العربية السورية على الوضع السياسي والأمني في لبنان. وتختلف وجهات نظر القيادات السياسية اللبنانية بشكل واسع حول الأحداث داخل الجمهورية العربية السورية، ومن الأهمية بمكان عملها جميعا على حماية لبنان من التداعيات المحتملة لتلك الأحداث. وفي هذا الصدد أثنى على حكومة رئيس الوزراء ميثاقى للجهود التي بذلتها حتى اليوم لتضمن أن الأثر السلبي للأزمة في الجمهورية العربية السورية سيكون محدودا على لبنان.

٣٧ - إنني أشجب أعمال العنف التي تقوم بها السلطات في الجمهورية العربية السورية على طول الحدود اللبنانية - السورية، والتي أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى. فهذه الأعمال غير مقبولة. وأدعو حكومة الجمهورية العربية السورية إلى وقف جميع هذه الأعمال فوراً، وإلى احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه وفقاً للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٣٨ - ويشكل انتشار الأسلحة خارج سلطة الدولة، إلى جانب استمرار وجود ميليشيات تمتلك كميات ضخمة من السلاح مصدر قلق كبير لي في ما يتعلق باستقرار لبنان. ويعوق وجود حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويتنافى وجود جماعات مسلحة تتحدى سيطرة الدولة مع هدف تعزيز سيادة لبنان واستقلاله السياسي، ومع حماية نظام البلد التعددي الفريد وحقوق المواطنين اللبنانيين. وإنني أدين حيازة واستخدام الأسلحة غير المشروعة حيثما كان في لبنان، ولا سيما في المناطق المأهولة بالسكان. وأناشد مرة أخرى جميع الأطراف والدول أن توقف فوراً جميع عمليات الاحتفاظ بالأسلحة ونقلها والحصول عليها، وكذلك عمليات بناء قدرات شبه عسكرية خارج سلطة الدولة. ولا بد لكل دعم أجنبي مالي ومادي مقدّم إلى لبنان أن يتمّ بشفافية عبر القنوات الحكومية اللبنانية دون سواها.

٣٩ - لقد لاحظت بوجه خاص خلال زيارتي الأخيرة إلى لبنان أن مسألة الترسانة العسكرية لحزب الله تشكل نقطة خلاف مركزية وذات أبعاد طائفية في النقاشات السياسية الدائرة في لبنان، ولكن تداعياتها تشمل جميع اللبنانيين. واحتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارجة عن سيطرة حكومة لبنان يخلق بالعقل جواً من التهديد ويمثل تحدياً رئيسياً لسلامة المدنيين اللبنانيين، ولانفراد الحكومة بحق الاستخدام الشرعي للقوة. وهو يضع لبنان في موقف المنتهك لالتزاماته بموجب القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ويشكل تهديداً للسلام والاستقرار في المنطقة. وأدعو قادة حزب الله مرة أخرى إلى نزع سلاح الجماعة فوراً

وتقليص حجم أنشطتها إلى حد أنشطة حزب سياسي لبناني، وفقا للأحكام المنصوص عليها في اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ففي دولة ديمقراطية، لا يمكن لحزب سياسي أن يحتفظ بميليشيا خاصة به. ولا يزال هذا الوضع يمثل الحالة الشاذة الرئيسية التي تتعارض مع مثل لبنان العليا المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والديمقراطية.

٤٠ - وأدعو أيضا قيادة حزب الله الى وقف جميع الجهود الرامية لاقتناء الأسلحة وبناء قدرات شبه عسكرية خارج سلطة الدولة. ولأن حزب الله يحافظ على علاقات وثيقة مع عدد من دول المنطقة، ولا سيما مع جمهورية إيران الإسلامية، وقد أقر بذلك علنا الأمين العام للميليشيا نفسه، فأنا أدعو هذه الدول إلى تشجيع تحول الجماعة المسلحة إلى حزب سياسي بحت ونزع سلاحها، وفقا للأحكام المنصوص عليها في اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما يخدم مصلحة السلام والاستقرار الإقليميين على أفضل وجه.

٤١ - ويؤسفني بشدة مرور فترة طويلة دون السعي إلى تنفيذ الحكم الذي يدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. فوجود هذه الأسلحة يهدد ويقوض بشكل جوهري قدرة الدولة على ممارسة سيادتها الكاملة وبسط سيطرتها بالكامل على أراضيها، طبقا لما ينص عليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وينطبق ذلك بشكل خاص على القدرات العسكرية الكبيرة التي لا يزال حزب الله محتفظا بها. ويضع ذلك لبنان في موقف المنتهك لالتزاماته الدولية.

٤٢ - ولا زلت مقتنعا بأن نزع سلاح الجماعات المسلحة في لبنان، ولا سيما حزب الله، يمكن تحقيقه على أفضل نحو من خلال عملية سياسية بقيادة لبنانية تكون شاملة لجميع الأحزاب السياسية، ولكن هذه العملية لا يمكنها أن تبرز تقدما حتى تكف الأطراف الخارجية عن دعمها العسكري لحزب الله وحتى توافق الجماعة نفسها على بحث أمر ترسانتها بنية حسنة. ويؤسفني أن الحوار الوطني لم يُعد للانعقاد منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وبغض النظر عن التكوين المحدد للحكومة، فإن سلطة الدولة اللبنانية لا يمكن تعزيزها إلا من خلال إحراز تقدم في مسألة السلاح الخارج عن سيطرتها. ويستطيع لبنان، بل يجب عليه إحياء الجهود الرامية لمواجهة التحدي المتمثل في استمرار وجود الأسلحة خارج سلطة الدولة اللبنانية، سواء كان ذلك بالحوار الوطني أو بوسائل أخرى قد تراها الدولة مناسبة. وأحث القادة اللبنانيين على استئناف وتسريع مناقشاتهم المتعلقة بوضع استراتيجية للدفاع الوطني، وعلى تحقيق تقدم ملموس في ذلك. ويجب أن تكون النتيجة النهائية لهذه العملية هي ألا توجد أسلحة بدون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة غير سلطة

حكومة لبنان. ولذلك فإنني أدعو الرئيس سليمان ورئيس الوزراء ميقاتي إلى اتخاذ تدابير ملموسة في هذا الصدد دون إبطاء.

٤٣ - كذلك أشجع الرئيس سليمان وحكومة رئيس الوزراء ميقاتي على تنفيذ القرارات التي اتخذت سابقا عن طريق الحوار الوطني، مثل تفكيك القواعد العسكرية الفلسطينية التابعة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة التي مقرها دمشق، وفتح الانتفاضة، خارج مخيمات اللاجئين. ويجب أن يتحقق فعليا التزام البرنامج السياسي الحكومي بتنفيذ قرارات جلسات الحوار الوطني السابقة. فهذه القواعد التي يوجد معظمها على جانبي الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، تقوض السيادة اللبنانية وتتحدى قدرة البلد على إدارة حدوده البرية. وبما أن الميليشيات التابعة لهاتين الجماعتين تحافظ على صلات وثيقة في المنطقة، فأنا أتوقع من حكومة الجمهورية العربية السورية أن تشارك على نحو بناء في هذه العملية.

٤٤ - ولا يزال القلق يساورني إزاء الظروف الصعبة السائدة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وأدعو حكومة لبنان إلى تنفيذ التعديلات التي أدخلت على قانون العمل اللبناني وقانون الضمان الاجتماعي والتي اعتمدت في آب/أغسطس ٢٠١٠، وذلك من أجل تحسين فرص العمل للاجئين الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، ينبغي على حكومة لبنان والجهات المانحة دعم وتعزيز عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل كفالة إدخال تحسينات أساسية على أحوال المعيشة للاجئين الفلسطينيين. ولن يمس مثل هذا التقدم الحل النهائي لمسألة اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق سلام شامل في المنطقة.

٤٥ - لقد وضعت الأزمة السياسية والإنسانية العميقة في الجمهورية العربية السورية مزيدا من العوائق أمام عملية ترسيم وتعليم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ويؤسفني عدم إحراز تقدم في ذلك، وأحث البلدين على المضي قدما في هذه المسألة التي تؤثر بشكل كبير في تعزيز مراقبة الحدود. ويعد ترسيم الحدود أمرا حاسما من أجل بناء علاقة إيجابية بين البلدين.

٤٦ - وإنني أحث حكومة لبنان على المضي قدما لاعتماد وتنفيذ استراتيجية شاملة لإدارة الحدود في الفترة المقبلة. وسيسمح ذلك بتحسين الرقابة على حدود لبنان الدولية، ومنع عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة في كلا الاتجاهين. وقد أصبح هذا الأمر أكثر إلحاحا في سياق الأحداث التي تجري في الجمهورية العربية السورية المجاورة، وسيساعد على وقف التداعيات السلبية المحتملة.

٤٧ - وإنني أشجب الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لسيادة لبنان وسلامة أراضيها. وأدعو إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية العجر، ومن منطقة متاخمة لها تقع شمال الخط الأزرق، وأن توقف تخليق طائرتها في الأجواء اللبنانية الذي يرفع حدة التوتر، ويقوض مصداقية أجهزة الأمن اللبنانية، ويزيد من خطر نشوب نزاع غير مقصود، ويولد القلق بين السكان المدنيين.

٤٨ - ولا يزال تكرار الحوادث الأمنية في جميع أنحاء لبنان يشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لي. وترعجني بصفة خاصة محاولة اغتيال قائد القوات اللبنانية سمير جعجع، وأدينها بشدة. وإنني أدعو السلطات اللبنانية إلى بذل قصارى جهدها للقبض على المسؤولين عن محاولة الاغتيال هذه وتقديمهم للعدالة. فالحاولات الرامية إلى زعزعة الوضع الداخلي في لبنان عن طريق الاغتيالات السياسية غير مقبولة مطلقاً. ويشير إنشاء المحكمة الخاصة للبنان إلى عزم قوي من المجتمع الدولي على وضع حد للإفلات من العقاب في لبنان. وفي هذا السياق، قمت بتמיד ولاية المحكمة الخاصة للبنان لمدة ثلاث سنوات، اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٢، وأشكر حكومة لبنان على قيامها بتحويل حصتها في تمويل ميزانية المحكمة للعام ٢٠١١.

٤٩ - وتبرز الحوادث الأمنية الأخيرة في البلد ضرورة بذل قوات الأمن اللبنانية مزيداً من الجهد لمنع الاستخدام غير المشروع للأسلحة في البلد. وفي هذا الصدد، أعرب عن امتناني للبلدان التي تساعد على تجهيز وتدريب الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي، وأحث المجتمع الدولي على مواصلة هذا الدعم الذي تشتد الحاجة إليه. وهذا الدعم لا غنى عنه لتمكين حكومة لبنان من تحمل مسؤولياتها على نحو فعال في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٥٠ - لقد أدت الاضطرابات في الجمهورية العربية السورية إلى مزيد من الاستقطاب في الحياة السياسية في لبنان. ولكن ذلك لا ينبغي أن يحول الاهتمام عن التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وسائر قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان، فتنفيذ هذه القرارات يظل الوسيلة المثلى لضمان ازدهار لبنان واستقراره على المدى الطويل كدولة ديمقراطية. ومن الضروري بالتأكيد أن تسود روح التعاون واحترام مبادئ العيش المشترك والأمن في لبنان، كما يجب أن يسود السلام داخلياً دون تهريب من جانب الجماعات المسلحة. ولا يزال القلق يساورني من أن اجتماع انعدام الثقة بين الأطراف مع استمرار وجود الميليشيات قد يؤدي إلى توترات واحتمالات لانعدام الأمن والاستقرار في لبنان وخارجه. وأحث مرة أخرى جميع القادة السياسيين على تجاوز المصالح الطائفية والفردية والعمل بصدق في سبيل النهوض بمستقبل الدولة ومصالحها. وعليهم أن يحافظوا على الصيغة السياسية

الشاملة القائمة على العيش المشترك في ظل الاحترام المتبادل، على النحو المنصوص عليه في اتفاق الطائف.

٥١ - وأظل ملتزما التزاما راسخا بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، في فترة تشهد صعوبات وتحديات كبيرة بصفة خاصة. ولذلك، أدعو جميع الأطراف والجهات الفاعلة إلى الالتزام الكامل بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسأواصل بذل الجهود من أجل التنفيذ الكامل لهذه القرارات وسائر قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان.